

مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.comالثروة المائية في لبنان وجائحة عجز الإدارة
رّمال: لبنان قصر مائي والدولة عطشى

في النصف الثاني من القرن الماضي، بدأت الدراسات والمؤتمرات المتخصصة تحذر من ان الحروب المقبلة هي حروب على مصادر المياه العذبة، وبرزت ساحة هذه الحروب هي منطقة الشرق الاوسط التي من ضمنها لبنان، كونها تعاني من ازدياد نسبة الشح وارتفاع الطلب على المياه

دائماً كان لبنان في عين الخطر نتيجة الاطماع الاسرائيلية في مياهه، وهو الموصوف بالقصر المائي كونه يعوم على خزان جوفي كبير، اضافة الى تعدد الانهار والينابيع التي لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب. تعرض لبنان لاجتياحين اسرائيليين (1978 و1982)، الاول سمي عملية الليطاني، والثاني اطلق عليه سلامة الجليل، ظاهرهما امني وعسكري لكن هدفهما السيطرة على مصادر المياه في لبنان. الا ان الدولة اللبنانية لم تثبت جدارتها في حماية الثروة المائية التي تم تدميرها عبر التلوث الذي اصاب السطح كما الجوف.

عن ذلك يتحدث لـ"الامن العام" الخبير المائي المتخصص والبيئي المحلف الدكتور حسين رمال الذي اشتغل رسمياً على هذا الملف منذ ستينات القرن الماضي.

وانسياب جوفي عبر جبل الشيخ وتلال كفرشوبا ومزارع شبعاً يبلغ 59 مليون متر مكعب، وانسياب جوفي عبر دير ميماس ومرج الخيام يصل الى 12,5 مليون متر مكعب، و59 مليون متر مكعب عبر ميس الجبل وعين ابل ورميش وصولاً الى الناقورة.

■ هل تصل المياه الى كل منزل في لبنان؟
□ هناك 4800 مليون متر مكعب من المياه الصافية، اذا جرى تقسيمها على عدد اللبنانيين فان حصة كل مواطن لبناني هي حوالي 900 متر مكعب سنوياً، بينما حد الفقر الفاصل عالمياً هو 1000 متر مكعب، وكل ما هو محل استغلال يبلغ 1200 مليون متر مكعب. بيروت تعتبر مدينة عطشى، ولبنان الذي يعتبر قصراً مائياً بوجود 12 نهراً تصب في البحر و3 انهر داخلية تصب في البحر او تذهب خارج الحدود، فانه من البلدان العطشى. المنازل موصولة بشبكات توزيع المياه شكلاً، لكن عملياً وحتى في فصل الشتاء، المواطن يشتري المياه للخدمة المنزلية، وحصة اللبناني من المياه تأتي من المصادر التالية: 62 في المئة عبر العبوات والقناني، و7 في المئة عبر الخزانات المنقولة في الشاحنات، و31 في المئة من الشبكة العامة فقط، وهناك 1000 مصنع للمياه معظمها غير مستوف للشرط.

تجدد الإشارة، الى ان اهم مشروع لارواء بيروت من عطشها حتى العام 2050 هو سد بسري الذي جرى تعطيله، وهو اشبه بخزان مائي كبير على سطح بيروت. البنك الدولي لا يمول سداً في حال كان اثره البيئي سيئاً، والتذرع بأن سهل بسري محمية طبيعية وتضم اثاراً رومانية، فان انشاء السد العالي في مصر استدعى نقل 600 ملايين نوبي مع اثارها وازيلت الاف القرى، كذلك تطلب انشاء سد الصين العظيم ازالة

1300 قرية ومدينة وتم نقل كل الاثار. كل دول العالم اخذت خيار انشاء السدود، وهذا الخيار يتطلب ازاحة الاف القرى والمدن وتهجير مواطنين، بينما يضم سد بسري عدداً قليلاً من الاشجار المعمرة وقنطرة رومانية، وقد قامت حملة ضد انشائه تمكنت من تعطيله وهو القادر على تجميع 100 مليون متر مكعب على ارتفاع 340 متراً، اي يتم جر المياه الى بيروت عبر الجاذبية على امتداد 40 كيلومتراً. كل مياه السد صافية مصادرها من ينابيع مجاورة ويستفاد منها في توليد الطاقة الكهربائية. تعطيل انشاء السد جريمة في حق بيروت وكل لبنان، لانه نادراً ما نجد عائلة لبنانية الا وتمتلك شقة سكنية في بيروت او ضواحيها.

■ هل تستخدم مياه الشفة للشرب ام يستعاض عنها بالعبوات؟
□ لا احد يستخدمها للشرب اطلاقاً ويستعاض عنها بشراء العبوات الجاهزة، حتى انها لا تستخدم للخدمة المنزلية، علماً اذا تم تعقيمها عبر الغليان تصبح صالحة حتى للشرب.

■ كيف تفسر الهجمة الشرسة على المياه الجوفية وكيف تذهب عملية استخدامها؟
□ لدينا 3000 مليون متر مكعب من المياه الجوفية، وبيروت كما السهل الساحلي قائمان على بحيرة مائية. في خلال سنوات الحرب الاهلية حصلت حالة تسيب وفلتان من خلال الحفر العشوائي للابار الارتوازية. هذه الهجمة الشرسة على حفر الابار ادت الى ظاهرة خطيرة، وهي ان من يزور بيروت اول ما يطالعه بعد مغادرة المطار لافتة على كل بناية كتب عليها البناية مجهزة بئر ارتوازية. هذا الامر ممنوع في كل دول العالم، ويقدر عدد الابار الارتوازية



الخبير المائي والبيئي المحلف الدكتور حسين رمال.

□ من جملة الجائحات الموجودة، نعاني من جائحة عجز الادارة والتأخير في تنفيذ المشاريع المدروسة، منها مشروع ري الجنوب الذي دفع من اجل اقراره الامام موسى الصدر، لكن العمل توقف فيه منذ السبعينات الى مطلع القرن الحالي ليعاد العمل فيه مجدداً. ثمة مشاريع ري تمت دراستها فتبين ان في لبنان 65 الف هكتار مروياً، اي 12 في المئة من المساحة المزروعة، بالاضافة الى الخطة العشرية لتنفيذ 18 سداً لتجميع الف مليون متر مكعب من المياه، كذلك نفذ سداً شبروح والمسليحة، وهذا دليل على عجز الادارة في تنفيذ المشاريع الكبرى.

■ هل من مخاطر بيئية وصحية على الثروة المائية في لبنان؟

□ المثل الصارخ لجائحة التلوث ما هو حاصل في نهر الليطاني الذي يمتد على مساحة 90 كيلومتراً في الحوض الاعلى ويشكل مصدر التلوث. التلوث الاول هو مياه الصرف الصحي من المدن والبلدات والقرى التي تصب في مجرى الليطاني وروافده. في العام 2000 تم تقدير 45 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي في بحيرة القرعون، كما اضيف في العام 2011 حوالي 30 مخيماً للنازحين السوريين على ضفاف الليطاني، بحيث اصبح حجم مياه الصرف الصحي في البحيرة 60 مليون متر مكعب اي 27 في المئة من سعتها. النموذج الصارخ لتلوثها العارم هو نفوق الاسماك، علماً ان اهالي هذه المدن والقرى ينترون في الهواء الطلق نفاياتهم الصلبة التي تتحول بفعل الامطار الى مجاري الانهار بموادها الملوثة. هناك 950 معملاً ومصنعاً ومؤسسة صناعية و2000 محل للصيانة وغيرها، و105 معامل اجبان و10 مخارمات، اضافة الى المسالخ وجبال الاسمنت وغيرها، التي تنتشر كلها على امتداد النهر وروافده. كل هذه المكونات تلقي المواد السامة والملوثة في مجرى النهر، مما ادى الى تحويله الى مجرور كبير فيما تحولت بحيرة القرعون الى جورة صحية ضخمة. هذا النوع من التلوث لا مثيل له في كل دول العالم ما سبب كارثة لكل الثروة المائية في لبنان.

المثل الصارخ لجائحة التلوث ما حاصل في نهر الليطاني

في بيروت بنحو 70 الفاً، اي على عدد البنايات تقريباً، علماً ان حفر البئر يخضع في لبنان الى شروط ابرزها الاستحصال على رخصة لها ضوابط كثيرة خصوصاً لجهة البعد عن الينابيع وهذا لم يحترم، لذا حصلت كوارث من خلال حفر ابار قرب الينابيع ادت الى اختفائها نهائياً.

■ الى ماذا ادى هذا التسيب؟

□ كل 7 سنوات شحائح في لبنان تليها سنة عالية المطر، وهذه تحصل كل 33 سنة. يتبخر جزء من مياه الامطار وجزء يذهب الى الانهر عبر السيلان السطحي، وجزء آخر يذهب الى الخزانات الجوفية، وعندما يصل الى حدود البحر تدفعه مياه البحر مما يشكل خزاناً جوفياً وفق توازن بين خزان البحر المالح الكبير وخزان المياه العذبة. لكن حفر الاف الابار في السهل الساحلي وفي البقاع، ادى الى استنزاف طاقة الخزان الجوفي من المياه العذبة نتيجة عدم التوازن بين المتساقطات والضح منه. وبسبب هبوط مستوى الخزان الجوفي، دخلت عليه مياه البحر وتحولت كل مياه الابار الارتوازية الى مالحة وبات اصلاحه مستحيلاً.

■ هذه المياه على تنوع مصادرها ملك من، وهل هناك تراخيص تمنح لاستثمارها؟
□ في العام 1926 ابان الانتداب الفرنسي، صدر

قانون المياه يعتبر ان المياه ملك الامة اذا كانت جوفية ام سطحية، ومن يريد استغلال مياه جوفية او سطحية يجب عليه الاستحصال على رخصة من الجهات المختصة بعدما حددت المحاذير المانعة للاستثمار، الا انه لم يتم التقيد بالقانون. حتى العام 2000 كان قرار المياه موزعاً على 209 لجان او مصالح. في 29 ايار عام 2000 صدر القانون 221 الذي نظم قطاع المياه في لبنان وانشأ 4 مصالح مستقلة: مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومركزها مدينة بيروت، مؤسسة مياه لبنان الشمالي ومركزها مدينة طرابلس، مؤسسة مياه البقاع ومركزها مدينة زحلة، مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ومركزها مدينة صيدا. لكنه لم ينفذ ولا تزال الفوضى قائمة، علماً ان المياه هي ملك الامة وهي هبة من الطبيعة.

■ ما هي قدرة الدولة اللبنانية على استثمار المياه للصالح العام؟